

حزيران ، على أساسين : الاول : استنكار الدعوة لاستمرار القتال ، بعد الهزيمة ، او لبدء القتال بأي شكل من الاشكال ، على اعتبار أن مثل هذه الدعوة يدل على روح مفامرة . كان هذا الاتجاه حريصا على : « اختيار طرق وأساليب النضال الملائمة ، وعدم الانجرار في طريق المفامرة التي يحاول الإعداء جرنا إليها الخ » (٥) ثم أكدت الاخبار جريدة الحزب الأسبوعية « ان الاتجاهات العاطفية التي كانت وليدة رد الفعل المباشر لمرارة النكسة ، والداعية الى اللجوء الى العمل العسكري الفوري بوصفه الشكل الوحيد القادر على ازالة آثار العدوان ، غير آخذة بعين الاعتبار الوضع الواقعي والإمكانات الفعلية ، العسكرية والاقتصادية ، والنتائج السلبية التي يمكن أن تتمخض عنها مثل هذه الخطوة » قد أخذ تأثيرها يضيق . ثم تضيف الجريدة : « لا مجال لا للاستعجال ولا لليأس » (٦) .

الثاني : قبول قرار مجلس الامن ، واعتباره نصرا ، على الرغم مما فيه من نقائص ، والتأكيد على أهمية العمل السياسي ( الدبلوماسي ) ، وعلى إمكانية ان يحقق ازالة آثار العدوان . ولقد طرح ابراهيم مصطفى على نفسه هذا السؤال : « ولكن مع ذلك يبقى سؤال عن كيفية اجلاء قوات العدوان عن الاراضي التي احتلتها ، وهل يمكن اجلاؤها دون اللجوء الى السلاح ؟ » ويجيب على هذا السؤال قائلا بثقة : « ان تجربة اجلاء قوات العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ عن منطقة السويس تبين ان الرأي العام العالمي لن يتسامح تجاه المعتدين ، وانه بإمكانه ان يفرض عليهم التراجع » . وعليه فان « القضية انوضوعة امامنا اليوم بقوة هي العمل لكشف المعتدين الاسرائيليين واسيادهم بقوة اكبر ، والسعي بجميع الطرق الدبلوماسية لكسب تأييد اكثرية دول العالم ، وخاصة في آسيا وافريقيا ، لقضيتنا العادلة » (٧) .

وهكذا يبدو واضحا ان التركيز يدور على ضرورة مباشرة العمل السياسي ، والعمل السياسي وحده . اما القتال فمفامرة ، واما المقاومة العسكرية فلا وجود لها ولا أهمية ، مع انها برزت من جديد في شهر آب (٨) .

وجاء بيان الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية حول « المهمات الملحة » امام حركة التحرر الوطني العربية ، مؤكدا هذا الخط . ذلك ان هذا البيان يدين « الاتجاه العاطفي المفامر » الذي يدعو « الى الاقتصار على استخدام أسلوب واحد فقط » ، اي الكفاح المسلح . ولم يكف البيان بهذا بل أضاف : « ان بعض الاوساط المغرقة في رجوعيتها والمشبوهة ، ماديا ومعنويا ، تشجع هذا الاتجاه المفامر املا في اجهاض التطور السليم لحركة النضال الجماهيري » (٩) ، كما انه أكد : « ان هذا الاتجاه حين يقرر شكلا واسلوبا واحدا للنضال ، ويتجاهل أساليب النضال الاخرى . . . يفسح المجال للامبرياليين وحكام اسرائيل والرجعية العميلة لتقويض الانظمة التقدمية وضرب حركة التحرر الوطني العربية بمجموعها . . . » (١٠) . واذا كان البيان قد أكد « ان اشكال وأساليب النضال السياسي ليست فقط لم تستنفد امكانياتها ، بل انها حققت ، ولا يزال بإمكانها ان تحقق ، فوائد جمة لحركة التحرر الوطني العربية » ، فانه قد تجاهل المقاومة المسلحة تجاهلا تاما ، مع ان البيان قد صدر بعد سنة من بدء المقاومة المسلحة بشكلها الجديد ، وبعد أربعة أشهر تقريبا من معركة الكرامة . وبدلا من الاشادة بالمقاومة المسلحة اكتفى البيان بالاشادة « بالمقاومة الشعبية » التي بدأت تأخذ « أكثر فأكثر طابعا منظما تحت قيادة الجبهة الوطنية التي يسهم الحزب الشيوعي الاردني الشقيق في أعمالها بصورة فعالة » . (١١) هذا مع العلم بأن المقاومة الشعبية التي كان يخوضها شعبنا في الداخل جنبا الى جنب مع الكفاح المسلح كان الحزب الشيوعي الاردني يحاول ان يعزلها عن الكفاح المسلح ، وان يجعلها بديلا له . وسيكشف الحزب الشيوعي الاردني هذه الحقيقة فيما بعد .

وجاءت مقالة فهمي السلفيتي ، التي كتبت في هذا الوقت (١٢) لتوضح كثيرا من النقاط في